

رئيس مجلس إدارة الشركة عبدالرحمن الكوهجي في حوار مع «الأنباء»

«يونيكاب»: رصدنا 80 مليون دينار لاستثمارات عقارية وتعليمية وصحية

طارق عرابي

إستراتيجيتنا الجديدة تركز على الصناعات الدفاعية والأساسية

هيكلتنا ديوننا من 253 مليون دينار في 2008 إلى 10 ملايين حالياً

أسعار العقارات ستواصل تراجعها خلال 2017

حركة التصحيح العقارية طبيعية بعد ارتفاعات مبالغ فيها

نعتقد أن الرهن العقاري سيغير السوق العقارية لأفضل



عبدالرحمن الكوهجي

ما استراتيجية الشركة خلال الفترة المقبلة، خصوصاً بعد تغيير الاسم والكيان ككل؟

● لدى «يونيكاب» رؤية مستقبلية للتركيز على إدارة الأنشطة الاستثمارية

والتمولية المتوازنة والأقل مخاطرة وذات العوائد المتميزة، لذلك فقد رصدت الشركة نحو 80 مليون دينار كويتي لاستثمارات جديدة في قطاعات العقار والتعليم والصحة والتغذية وذلك

خلال فترة العام والنصف العام المقبلين. ويمكن القول أن تغيير الاسم جاء استكمالاً للتغييرات في الاتجاه والباقة الجديدة من الفرض التي تعمل الشركة على اقتناصها وتوفيرها لعملائها، فالشركة بعد إعادة هيكلة ديونها من 253 مليون دينار في العام 2008 إلى نحو 10 ملايين دينار حالياً أصبحت في وضع مالي متين، تستطيع من خلاله التوسع في أنشطة ذات عوائد مجزية، مع التأكيد على التوازن من خلال إدارة محترقة للمخاطر. وقد اخترنا في استراتيجية «يونيكاب» الجديدة التركيز على الصناعات الدفاعية أو الأساسية.

ما أهم الفرص التي تسعى «يونيكاب» إلى التركيز عليها في السوق الكويتي؟



قاسم باشا

عبدالرحمن الكوهجي محدثاً للزميل طارق عرابي

كما تسعى الشركة إلى التوسع في قطاعات اقتصادية جديدة في مجال الخدمات الصحية في سلطنة عمان، حيث يتم الآن تطوير وتجهيز مركز طبي بكلفة حوالي 2 مليون ريال عماني، ومن المتوقع أن تبدأ عملها بداية فبراير المقبل، وذلك بالإضافة إلى نشاطها المرحص لها في إدارة المحافظ والصناديق وتأسيس الشركات، سواء على المستوى المحلي على

تحليلهم على ضعف التداول واستمرار انخفاض الأسعار، الأمر الذي أعتقد أنه سيستمر خلال العام 2017، بل وربما تشهد أسعار العقارات خلال المرحلة المقبلة تراجعاً أكبر لاسيما أن أسعار العقارات قد شهدت خلال الفترات الماضية ارتفاعات مبالغ فيها في بعض الأحيان، لذا فإن حركة حجم السوق العقاري تزايدت بإطراد، فالأراضي التي قامت الدولة بتحريرها والدفع بها إلى السوق من خلال هيئة الإسكان أضافت وحدات إلى السوق في المناطق الجديدة، وأنشأت مناطق تجارية واستثمارية جديدة مصاحبة لهذه التوزيعات.

طرح مؤخرًا فكرة تطبيق الرهن العقاري في الكويت، فكيف تنظر إلى هذا الأمر؟

● في الحقيقة إن إعادة العمل بنظام الرهن العقاري بشكل عام بعد ميزة كبيرة للسوق العقاري، إلا أن السوق يحتاج أيضاً إلى أدوات تمويل طويلة الأجل غير متوافرة حالياً وتستدعي تدخل الحكومة لتوفيرها سواء بالتشريع أو الدعم المباشر، فإن تم ذلك فلا شك أنه سيساهم في انتعاش سوق التمويل السكني ومنح المواطنين الفرصة للحصول على سكن مناسب دون ضغوط التمويل وقصير الأجل، ويعزز الإذخار والاستثمار لدى المواطنين خصوصاً الشباب، ويضبط النمط الاستهلاكي للمجتمع، كما قد يخفف العبء عن المال العام وينكح الائتمان.

المدى القصير أو على مستوى المنطقة في المدى المتوسط والطويل.

ما توقعاتكم للعام 2017 على صعيد اقتصادات المنطقة؟

● يبدو أن عام 2017 سيكون هو عام النمو، ولكنه سيكون نمواً حذراً، فعلى الرغم من بعض الإجراءات التقشفية التي أعلنتها حكومات دول المنطقة، إلا أنها مستمرة في الوقت نفسه في الاستثمار في المشاريع الرأسمالية، بالإضافة إلى العمل الجاد باتجاه تنويع اقتصاداتها، ولعمل الاتفاق الأخير حول تخفيض مستويات إنتاج النفط والذي التزمت به مجموعة من المنتجين من خارج أوبك سيدعم الأسعار باتجاه أكثر توازناً وحياتاً، مما يعطي فرصة أكبر لدول المنطقة لتنفيذ مشاريعها التنموية العملاقة، ما يعني دون أدنى شك ضرورة توفير فرص استثمارية كبيرة في مجالات الخصخصة، بالإضافة إلى فرص تمويلية في مجال تمويل المشروعات الحكومية.

رغم أن النمو المتوقع لمنطقة دول الخليج في سنة 2017 يصل إلى 3,4% إلا أنه يقل عن معدل النمو المتوقع للاقتصاد العالمي والمقدر بـ 5,3% بحسب توقعات الصندوق الدولي.

ماذا عن توقعاتكم لأداء القطاع العقاري الكويتي في 2017؟

● يتداول العديد من المحللين الركود والهبوط في القطاع العقاري، معتمدين في

في الحقيقة، هناك العديد من الفرص الاستثمارية التي تحقق عوائد مجزية في السوق المحلي والذي سترتكز «يونيكاب» العمل فيه في المدى القصير، فهناك قطاعات وأعدة لا تزال بحاجة ماسة للمزيد من ضخ رؤوس الأموال فيها ومنها التعليم والصحة والتغذية، وهذه هي أهم القطاعات التي تدرسها الشركة حالياً بعد أن تبين لها مدى جاذبية الاستثمار فيها خلال المرحلة المقبلة، وبالفعل بدأت «يونيكاب» حالياً استعدادات حثيثة لتنفيذ مشروع تعليمي كبير، إلى جانب أنها بصدد البدء في تنفيذ مشروع صحي في الكويت في الفترة القصيرة المقبلة، أما على مدى السنوات الثلاث المقبلة، فإنه يمكن القول أن الشركة تعمل على الانتشار في المنطقة الخليجية، لاسيما في القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية والتي تشهد فرصاً عقارية متميزة، خاصة بعد قيام الحكومة السعودية مؤخراً بإصدار قوانين آمنة ومشجعة للمستثمرين.

كما تسعى الشركة إلى التوسع في قطاعات اقتصادية جديدة في مجال الخدمات الصحية في سلطنة عمان، حيث يتم الآن تطوير وتجهيز مركز طبي بكلفة حوالي 2 مليون ريال عماني، ومن المتوقع أن تبدأ عملها بداية فبراير المقبل، وذلك بالإضافة إلى نشاطها المرحص لها في إدارة المحافظ والصناديق وتأسيس الشركات، سواء على المستوى المحلي على

البورصة خلال 2016.. السيولة لأدنى مستوى منذ 15 سنة



قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن بورصة الكويت شهدت خلال عام 2016 انحسار عمليات الشراء نتجة عزوف العديد من المستثمرين عن الاستثمار فيها وهجرة رؤوس الأموال الكويتية إلى أسواق أخرى تتمتع بجاذبية أعلى من بورصة المحلية، حيث ظهر ذلك جلياً من خلال تراجع الملموس الذي شهدته السيولة النقدية المتداولة داخل البورصة، والتي شهدت مستويات قياسية في أوقات كثيرة من العام، إذ تراجعت قيمة التداول في إحدى الجلسات اليومية إلى ما يقرب من 2,8 مليون دينار فقط، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2001، وهو الأمر الذي بين تراجع جاذبية البورصة الكويتية الناتج عن ضعف الاقتصاد المحلي الذي يعاني من مشكلات كثيرة أنت إلى تخلفه بشكل لافت. وقد تراجع إجمالي قيمة التداول خلال 2016 إلى ما يقرب من 2,8 مليار دينار، أي بانخفاض 27,25% عن مستواها في 2015 والذي بلغ 3,94 مليارات دينار. وأضاف التقرير أن بورصة شهدت أيضاً خلال العام الماضي سلسلة من الانخفاضات الحادة التي أعادت مؤشرات الثلاثة إلى مستويات متدنية لم تشهدتها منذ عدة سنوات، خاصة المؤشر السعري الذي عاد إلى مستوياته قبل 12 سنة تقريباً، حيث وصل خلال يناير الماضي إلى أدنى مستوى له منذ 2004، وذلك قبل أن يتمكن من تعويض خسائره تدريجياً في الشهور التالية حتى استطاع أن يحوو تلك الخسائر نهائياً

المؤشر السعري لأدنى مستوى منذ 12 عاماً

لا نية للسحب من الاحتياطات الدولية

«QNB»: 28 مليار ريال العجز القطري المتوقع لـ 2017

ارتفاع الإنفاق الرأسمالي لدعم استعدادات كأس العالم والتنويع الاقتصادي

استمرار تمويل العجز من خلال أدوات الدين المحلية والخارجية

قال تقرير صادر عن بنك «QNB» أنه وفقاً للموازنة المنشورة على موقع وزارة المالية القطرية لعام 2017 فإن الموازنة التزمت بتخفيض العجز المالي في قطر بنسبة 38,9% من 46,5 مليار ريال قطري في عام 2016 إلى 28,4 ملياراً في 2017. ويتوقع تقلص العجز بسبب الارتفاع في إيرادات الحكومة ومواصلة ترشيد الإنفاق الحالي، ومع ذلك، فمن المتوقع أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي في 2017 لدعم استعدادات قطر لتنظيم منافسات كأس العالم وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي. كما تبين الموازنة رغبة الحكومة في زيادة الإنفاق الاستثماري وبخاصة في مجال البنية التحتية خلال السنوات المقبلة.

وأشار التقرير إلى أن السلطات قد توقع ارتفاع الإيرادات بنسبة 9% في عام 2017 مقارنة بموازنة العام الماضي، ويستند تقدير الإيرادات إلى افتراض سعر للمنفذ يبلغ 45 دولاراً للبرميل. وفي جانب النفقات، تقدر الموازنة حدوث انخفاض طفيف بنسبة 2% بالمقارنة مع موازنة 2016 ولكن من المتوقع أن تتغير تركيبة الإنفاق. أما الإنفاق الجاري، والذي يشمل الرواتب والأجور، فإنه سوف ينخفض بنسبة 6,6% في عام 2017 مع استمرار الحكومة في زيادة كفاءة الإنفاق العام والاستفادة من توفير التكاليف من خلال ضبط الصرف في الوزارات في السنوات السابقة. ومن المتوقع أن ينخفض الإنفاق الجاري من 53,3% من إجمالي الإنفاق في 2016 إلى 50,8% في عام 2017. وعلى النقيض من ذلك، فمن المقرر للإنفاق الرأسمالي أن يرتفع بنسبة 3,2% وأن تزداد حصته من إجمالي الإنفاق من 46,7% في عام 2016 إلى 49,1% في عام 2017. وسيتم توجيه الإنفاق على المشاريع الرأسمالية لمجالات النقل والبنية

التي تتشابهها منذ عدة سنوات، خاصة المؤشر السعري الذي عاد إلى مستوياته قبل 12 سنة تقريباً، حيث وصل خلال يناير الماضي إلى أدنى مستوى له منذ 2004، وذلك قبل أن يتمكن من تعويض خسائره تدريجياً في الشهور التالية حتى استطاع أن يحوو تلك الخسائر نهائياً

حفارات النفط الأميركية

تتهيأ 2016 قرب مستوياتها قبل عام

دولارا للبرميل في مايو أضافت الشركات 209 منصات حفر نفطية في 28 أسبوعاً من 31 أسبوعاً بدعم من ارتفاع الأسعار إلى أعلى مستوى في 17 شهراً. وتراجع عدد منصات الحفر النفطية من مستوى قياسي بلغ 1609 منصات في أكتوبر 2014 إلى أدنى مستوياته في 6 سنوات عند 316 منصة في مايو مع هبوط أسعار الخام الأميركي من فوق 107 دولاراً للبرميل في يونيو 2014 إلى قرب 26 دولاراً في فبراير 2016. وبلغ إجمالي عدد حفارات النفط والغاز في نهاية هذا العام 658 منصة بانخفاض 7% عن نهاية العام الماضي عندما بلغ عدد المنصات 698 منصة.

واشنطن - رويترز: اختتمت حفارات النفط الأميركية عام 2016 دون مستويات العام السابق بقليل إذ زادت شركات الطاقة الأميركية عدد المنصات هذا الأسبوع في إطار التعافي الأكبر منذ تضرر السوق من تخمة عالمية في المعروض من الخام استمرت على مدار عامين. وقالت شركة بيكر هيويز لخدمات الطاقة إن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بواقع منصتين في الأسبوع المنتهي في 30 ديسمبر ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 525 منصة وهو أعلى مستوى منذ ديسمبر 2015. ومنذ أن تعافت أسعار الخام من أدنى مستوياتها في 13 عاماً في فبراير إلى نحو 50

الهيئة العامة للصناعة

إعلان

تعان الهيئة العامة للصناعة للسادة المنتفعين من القسائم الواقعة في المناطق الخاضعة لإشراف الهيئة

بضرورة سداد المبالغ المستحقة على القسائم المخصصة لهم تجنباً للإجراءات التي سوف تتخذها الهيئة في حالة عدم السداد والمتمثلة في ما يلي:

- 1- توجيهه ائذار بالصحف اليومية بأسماء المتخلفين عن السداد.
- 2- إيقاف جميع المعاملات الخاصة بالقسائم غير المسددة.
- 3- اتخاذ الإجراءات الإدارية نحو إغلاق القسائم غير المسددة.
- 4- اتخاذ الإجراءات القانونية نحو سحب القسائم غير المسددة وفسخ عقودها.